

بسم الله الرحمن الرحيم

خطاب مفتوح من حزب التحرير - باكستان "لاتحاد مجلس العمل" (MMA)

النظام الديمقراطي الكافر والموروث عن الانجليز لن يُوجد الإسلام أبدا

(مترجم)

أعضاء اتحاد مجلس العمل المحترمين! السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أرسل لكم حزب التحرير - باكستان خطابا مفتوحا قبل خمس سنوات، في الأول من تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، كما وُزع ذلك الخطاب حينها على عامة الناس. وكان عنوان الخطاب حينها "حزب التحرير ينصح اتحاد مجلس العمل". ونصحناكم وحذرناكم حينها بخطورة الانخراط والمشاركة في النظام الحالي. وذلك تلبية لحديث المصطفى ﷺ القائل: «الدين النصيحة». وحينها ذكرناكم: "بأن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كما ورد في سيرة المصطفى ﷺ لا يمكن أن يكون عبر الديمقراطية، وما النتيجة المرة التي حصلت من جراء تجربة الحركات الإسلامية في كل من تركيا والجزائر إلا شاهد على ذلك. كما أن النظام الديمقراطي يجعل التشريع للبشر بغالبية الأصوات كشرط في تطبيق أي قانون، وهذا النظام يتعارض مع نظام الحكم في الإسلام، فالتشريع في الإسلام لله رب العالمين، وإن إدخال ديمقراطية لعبة الأصوات في التشريع وإدخالها في نظام الحكم في باكستان كانت من أبرز العوائق أمام تطبيق الإسلام في الباكستان لأكثر من خمسين عاما، واليوم فإن جعلتم ديمقراطية التصويت في التشريع بدل تحكيم كتاب الله وسنة رسوله، فإنها ستكون مصيبة، نحذركم منها، وندعوكم لتبني طريقة المصطفى ﷺ لإعادة إقامة الخلافة.

زيادة على ذلك فقد علمنا أن مشاركتكم للنظام قد جعلتكم تسيرون في طريق التنازل التدريجي عن الإسلام، وهذا ما حذرناكم منه حين قلنا لكم "إن أي نظام نفعي مثل النظام الديمقراطي مكسو بعبارات حلوة من مثل "الحل الوسط"، و"المرونة"، "الاعتدال"، "والمصالح الوطنية"... ما هو إلا ابتعاد عن المبادئ الإسلامية وخيانة للأمة... إن القرآن قد حرم تحريماً قاطعاً التطبيق الجزئي للإسلام أو المساومة فيه حيث قال رب العزة: ﴿أَفْتُونُونِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ البقرة: ٨٥.

إننا نخشى أن ما حذرناكم منه قد وقع فعلا! فبالنسبة لسياستكم فقد أصبحت الديمقراطية نفسها غايتكم بدل الإسلام، وهو الذي ضحيتكم من أجله. وإن من أكثر الأمثلة التي تشهد على ذلك هي المادة السابعة عشرة. وإن من أكثر الجوانب سلبية في هذه المادة ليس فقط إضفاء الشرعية الدستورية على حكم الخونة ومغتصبي السلطة مثل مشرف، بل إن الجانب الأكثر قبحا فيها هو إعطاء الغطاء القانوني لمساندة باكستان وأمريكا في حربها الغاشمة على أفغانستان. وكنتيجة لهذه المادة فإن أي قرار أو سياسة نُفذت في عهد مشرف كانت قانونية! ولا يستطيع أي باكستاني مقاضاة تلك السياسة في أي محكمة قضائية. ومن آثام تلك المادة -بعد تغيير الحكومة موقفها من قضية كشمير- أن منعت أي مساعدة مادية للجهاد في كشمير واعتبرت ذلك إرهابا، ومن آثامها أيضا تسليم أكثر من ٥٠٠ من إخوانكم للكافر الأمريكي، ومن آثامها أن أصبحت الباكستان الدولة الأولى على خط مذبحة أفغانستان، ومنحت أمريكا قواعد

عسكرية في الباكستان، وزودتها بالمعلومات الاستخباراتية عن المسلمين في الباكستان وأفغانستان، جميع هذه المحرمات أصبحت مستباحة وقانونية بسبب هذه المادة ما دام يمكن بلعبة الأرقام (الديمقراطية) تحصيل أغلبية للسماح بهذه الجرائم! ليس هذا فحسب، بل إن تزويد الآلة العسكرية الأمريكية المحاربة بالغطاء اللوجستي أصبح مبرراً تحت ذريعة " الدعم اللوجستي". فقد شاهدنا حكومتكم في منطقة القبائل ومنطقة وزيرستان لم تقوَ حتى على الإدانة اللفظية لاستمرار القصف بالقنابل والصواريخ، هذا علاوة على أنها لم تقف في وجه هذا العدوان. بل ومن خلال الأقاليم التي تحكمونها فإن الآلة العسكرية الأمريكية المحاربة قد زودت بالحصانة والمثونة ومن ضمنها بيض الدجاج! كل هذا دون أي مقاومة من الحكومات الإقليمية وبأي شكل من الأشكال.

ولهذا السبب فقد قصفت أمريكا من مواقعها في أفغانستان بالصواريخ مستهدفةً المساجد والأبرياء من أطفال المسلمين في منطقة باجور ووزيرستان، وقد وصلت هذه الصواريخ عابرةً أجواء الباكستان وأقاليمكم. وإثم هذه الجريمة يصيب العصابة الحاكمة، وكذلك يصيبكم لمشاركتكم في الحكم، ولا ينفعكم أن تقولوا اشتركنا لنوصل الإسلام للحكم، فإن الاشتراك في نظام له قوانينه وأدواته المخالفة للشرع لن يوصل للحكم وإنما يغرقكم أنتم في جرائم زبانية الحكم، وأنتم تشاهدون ذلك الآن، فهل ما زلتم تظنون بإمكانية إيصال الإسلام للحكم من خلال المشاركة في نظام الكفر الحالي؟ أنتم تشاهدون كم دفعتم من ثمنٍ غالٍ بسبب مشاركتكم في النظام الانتخابي، والمشاركة في النظام الحالي، وذلك بنتازلكم عن مبادئكم بالاشتراك مع الأحزاب العلمانية وفق قانون الانتخاب من أجل الحصول على مقاعدكم النيابية، علماً بأن مقاعدكم لم تحصلوا عليها لولا ما سبق وأعلنتموه من رأي في هذه الأحزاب بوصفها " بالشر الصغير والكبير". وهذا الذي أعطاكم المصادقية والانطباع الحسن عند الناس. إلا أن الأمة رأت فيكم "فارساً" آخر يشق الظلام للوصول إلى العرش بأي ثمن بدل أن يعمل ليخلصهم من الطغاة ويحررهم... رأت فيكم "فارساً" هممه الكرسي حتى وإن ذهب المبدأ من أجله، وقد شاهد الناس بأعينهم أحد أعضاء حزبكم وهو يرشح نفسه عن إحدى الدوائر الانتخابية في بيشاور متحالفاً مع مرشح آخر ينتمي إلى حزب علماني يحمل أفكاراً شيوعية!

إن النظام الذي شاركتكم فيه لإضفاء الشرعية عليه، قد تخطى جميع حدود الطغيان، وقد فشلتم في اتخاذ أي خطوة إيجابية ضده سوى (الضرب) على مقاعد البرلمان والخروج منه كما دخلتم. وهذا الذي شجع الحكام على القيام باضطهاد وقمع الناس. إن هذا البرلمان قد أبعدكم عن الناس بدل من أن يقربكم منهم. إنكم تعلمون أنه لن يؤثر كثيراً على الاستعمار وعملائه مقاطعة جلسات البرلمان أو الاعتراض داخل البرلمان دون الاستقالة منه. وعلى أية حال فإن الاستعمار لا تضره لعبة الموالاة والمعارضة في البرلمان، فهو يتيح للأقلية أن (تنفّس) عن غيظها بالاعتراض؛ وبذلك فأنتم تخدرون الناس عن التحرك الفاعل بحجة أن هناك معارضة في البرلمان تغني عن تحريك الناس! وهكذا فإن وجودكم في البرلمان هو خدمة للحكام حيث إنكم تحولون دون تحريك عامة الناس ضدهم. إذ إنكم بمشاركة النظام تجمّلون وجهه. أن الأصل أن لا يعمل السياسيون الإسلاميون "كمبردات هوائية" للنظام، ولا أن يستخدموا البرلمانات كفنادق فارغة لهم، في الوقت الذي يشتعل الشارع من الغيظ على ظلم الحكام. أنظروا الأحزاب السياسية في كشمير المحتلة فهي لا تشارك في نظام الحكم الذي تطبقه الهند هناك، حيث إنهم يعلمون أنهم بمشاركة النظام سيضفون الشرعية على النظام العميل ويساندونه. لذلك لم يجروا أحد على اتهام تلك الأحزاب بسوء، لأنها نأت بنفسها عن المشاركة في أنظمة الكفر، وهكذا فإن الذين شاركوا النظام الهندي في كشميرهم فقط من الأحزاب السياسية العميلة للهندوس.

لقد حاولت قريش تعويق دعوة المصطفى ﷺ حين عرضت عليه مشاركته للنظام والحكم. حتى وصل

بقريش السخاء في عرضها، إن وافق الرسول ﷺ على المشاركة في نظام حكمها (دار الندوة)، وصل بها السخاء أن عرضت جعلَ الرسول ﷺ رأسَ الحكم فيها، بل ساومته أكثر بقولها (نعبد إلهك عاماً وتعبد إلهنا عاماً)، لكن الرسول ﷺ أبى وقال: قولته المشهورة الواردة في سيرة ابن هشام: «يا عم والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك دونه ما تركته» وأنزل الله سبحانه وتعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾. هذا هو الموقف الحق الواجب الاتباع وإلا أصابنا الذل والخسران المبين.

أعضاء المجلس المحترمين

ها قد انقضت السنوات الخمس على وجودكم في البرلمان، ولا يشك أحد في أنكم لم تستطيعوا بالديمقراطية التي كنتم تقولون، لم تستطيعوا أن تجعلوا النظام إسلامياً، بل إنكم لم تستطيعوا ذلك في الإقليمين الذين تمثلونها وتسيطرون على الحكم المحلي فيهما (بلوشستان، والإقليم الشمالي الغربي)، فإن النظام المطبق فيهما هو الموروث عن الإنجليز، تماماً كما كان عليه الحال في فترة الأحزاب العلمانية التي سبقتكم. فقد طبقت القوانين نفسها مثل النظام الربوي البنكي، وأبقيتم على دور السينما وكنتم قبل اشتراككم في الحكم ترفضونها، وطالبتكم بتطبيق النظام الضريبي المخالف للإسلام، وشاركنكم في الحرب ضد الإرهاب "الإسلام"، فكان حال إقليمكم كحال الأقاليم الأخرى.

أما عرضكم قوانين من الإسلام على البرلمان كنظام الحسبة، ثم تبذلون جهدكم لحشد غالبية الأصوات لتشريع هذه القوانين، فمع أنكم فشلتم خلال السنوات الخمس أن تطبقوا القوانين الإسلامية وتشرعوها بغالبية الأصوات، وبقي النظام المطبق هو كالعلمانين الذين سبقوكم في حكم الإقليمين المذكورين، إلا أن عرض الأحكام الشرعية على التصويت نُقِرَ إن حصلت على الأغلبية، وتُرفض إن لم تحصل، هذا الأمر هو تبديل لسنة الله في تشريع الأحكام فإن الأحكام الشرعية في الإسلام تؤخذ من كتاب الله وسنة رسوله وليس بأغلبية الأصوات فالخمر حرام حتى وإن نال غالبية الأصوات وربما البنوك حرام حتى وإن أقرته الغالبية، ومساندة العدوان الأمريكي على أطفالنا حرام حتى لو نال معظم الأصوات... إن الإسلام (الديمقراطي) اسم اخترعه أعداء الله ورسوله، وهو جعل التشريع للبشر بغالبية الأصوات، أما إسلام رب العالمين، الإسلام الذي طبقه رسول الله ﷺ وفرضه الله سبحانه علينا إلى يوم الدين فهو الذي يجعل السيادة للشرع وليست لأعضاء البرلمان الخمسمائة، وهو الذي ينطق بالحق: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾.

إن أهل باكستان مسلمون، وهم يحبون الإسلام، ولن يرضوا عنه بديلاً، وهم قد يخدعون بالتضليل مرة ولكنهم يصحون بعدها، وقد صحوا ووعوا، وهذا ما تحسون به وتشاهدونه، فقد كنتم تخرجون الناس إلى الشارع بنداء واحد منكم. فقد فعلتم ذلك في السابق في مشكلة "القيدينيين" ومشكلة "نظام المصطفى". أما الآن فإن الناس لا تطيعكم في نداءاتكم، وهذا ليس بسبب أن الناس لا تحس بمشاكلها أو أنها لا تهتم بأمورها السياسية، أو لأنها لا تريد تطبيق الشرع عليها، بل لأنكم قد فقدتم مصداقيتكم أمام الناس بدخولكم النظام. إن الناس قد سئمت النظام حتى إن نتائج إحصاءات مؤسسات مستقلة أفادت بأن ٢٠٪ من الناس فقط هم الذين شاركوا في الانتخابات السابقة، إذاً لماذا لا تتحازون إلى الـ ٨٠٪ من الناس فتلفظوا النظام الحالي؟ ولماذا لا تكونون خارج النظام فتركلكم الانتخاب السابقة، إذاً لماذا لا الأخيرة التي ستودي به؟ إن الناس قد لفظت "حادثة مشرف التنويرية" وهم مع الإسلام قلباً وقالبا، وقد صاروا يدركون أن تطبيق الإسلام لا يتحقق من خلال النظام السياسي الديمقراطي، الزائف.

إن تشريع القوانين بأغلبية الأصوات يتقنها أعداء الإسلام المتحكمون في النظام، وسهل عليهم توفير الغالبية لما حرم الله، وعدم توفيرها لما أحل الله. إن الظن بأن النظام البرلماني الديمقراطي الحالي يحقق تطبيق أحكام الشرع هو ظن فاسد باطل، فضلاً عن مخالفته الطريقة الإسلامية في تطبيق الشرع!

إننا ناصحون لكم، ليس بعدم المشاركة في النظام فحسب، بل وبالإعلان علناً بأن هذا النظام نظام كفر. إن الناس تنتظر إليكم على أنكم جزء من هذا النظام وقد أصبحتم تدون (غير إسلاميين) أمام الناس. وإذا ما تخليتم عن هذا النظام وأعلنتم أن هذا النظام غير إسلامي، فإن النظام الحالي سينهار بسبب عدم ثقة الناس فيه، فهو لا يحترم حدود الله، بينما يحترم قرارات الأمم المتحدة ويعطيها وزناً أكثر من القرآن والسنة، حيث الفاحشة تعتبر حلالاً، ونظام القضاء الانجليزي هو المطبق، في الوقت الذي يُحرق فيه المطالبون بتطبيق الشريعة أحياءً بالنار والفسفور، وفي الوقت الذي تُطَبَّع فيه نظريات داروين الإلحادية في أذهان الأطفال الأبرياء، وفي الوقت الذي لا يأمن فيه المسلم على نفسه، بل يوفر الأمن لأعداء الإسلام. هذا هو النظام الذي بجرة قلم يصبح فيه الناهبون لبلايين الروبيات أنقياء بحجة قانون برلماني بالأغلبية! هذا هو النظام الذي يسمح للذين نهبوا البلد والمجرمين بأن يصبحوا حكاماً له تحت غطاء ما يسمى "بالمصالحة الوطنية"!

أعضاء المجلس المحترمين!

إن الديمقراطية نظام إشباع أهواء ونزوات الإنسان. ففي هذا النظام السيادة فيه للبشر بدل رب البشر سبحانه وتعالى وهذا عين الكفر. فكيف يستطيع احد اعتبار هذا النظام إسلامياً؟ فهل ما زلتم بعد كل هذا تظنون إمكانية عودة الإسلام عن طريق النظام الديمقراطي البرلماني؟

إننا ندعوكم لتوجيه جميع طاقاتكم نحو العمل لإقامة الخلافة، وإن تتبنوا طريقة رسول الله ﷺ في تحقيق ذلك، تماماً كما تحققت على زمن رسول الله ﷺ حين أقام الدولة الإسلامية الأولى في المدينة المنورة. تلك الطريقة التي أضاء بها الإسلام ظلام الكفر من خلال الصراع الفكري والكفاح السياسي، ونصرة أهل القوة والمنعة، فعز الإسلام والمسلمون، وعزت دولتهم، التي نضرع الله سبحانه أن يوفقنا لإعادتها خلافة راشدة على منهاج النبوة. وفي الختام نسأل الله سبحانه أن تقع نصيحتنا منكم واقعها، وأن تكونوا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ يس: ١٧

حزب التحرير

ولاية باكستان

في الأول من تشرين الثاني ٢٠٠٧ م.

الموافق ٢٠ من شوال ١٤٢٨ هـ.